المحاضرة السادسة:

١. الآثار الاجتماعية للرشوة:

للرشوة تأثيراتها الاجتماعية البالغة على المجتمع وأعضائه إذ أنها من السلوك المرضي المرفوض أساسا، وقد كانت القيم التقليدية تنظر إليه نظرة رفض باعتباره يجرح الشعور العام ويضر بمصلحة الأفراد، كما أن انتشار الرشوة بشكل بالغ إلى الحد الذي يكتسب معه شيوعا بين أفراد المجتمع يترتب عليه نتيجة مباشرة وبصورة تلقائية تتمثل في إضعاف وظيفة القيم الرادعة في المجتمع خاصة.[١]

والملاحظ أن فعل الرشوة أصبح مقبولا على المستوى العام لدرجة أن غالبية الأفراد يمارسونه ويعدونه من مسلمات التعامل مع المؤسسات سواء كانت حكومية أو قطاعا عاما أو خاصا، ولا شك أن إضعاف الوظيفة الاجتماعية للقيم يؤثر على كفاءتها الوظيفية لردع سلوك الأفراد في مجالات أخرى مرضية ومن ثم يسهم تفشي الرشوة في تكثيف السلوك المرضي في المجتمع وهذا الجانب رغم صعوبة قياسه والتعرف عليه إلا انه على درجة كبيرة من الأهمية إلا نه يحمل المجتمع أعباء اقتصادية كبيرة على مستوى المؤسسة أو الإدارة العامة ويحقق الإفلاس وقلة الكفاءة بالنسبة للمؤسسة والإدارة الخاصة.[٢]

٢. الآثار الاقتصادية للرشوة:

أما الحديث عن الآثار الاقتصادية فهي ذات جانبين أساسيين، جانب مباشر وجانب غير مباشر:

أما الجانب المباشر لأثار الرشوة الاقتصادية فيتمثل في الضرر الاقتصادي المباشر على الشخص الذي يدفع رشوة لتسديد مصالحه أو مهامه من ناحية أخرى، والضرر المترتب على

---

[١]- المرجع نفسه ،ص١٦٧.
[٢]- المرجع نفسه ،ص١٦٧.

اقتصاد التنظيمات الاجتماعية والمجتمع نتيجة تقديم الرشوة من العملاء وحصولهم على عطاءات اقل من قيمة الشيء المطروح للعطاء والمزاد والمناقصة، وهذان الجانبان يشكلان معا الجانب الظاهر من الآثار الاقتصادية للرشوة، ولاشك أن احتمالات هذا الجانب كثيرة من حيث التأثير على اقتصاد الأفراد أو اقتصاد المجتمع.[٣]

أما الجانب الغير مباشر من الآثار الاقتصادية فيمثل في إضعاف إمكانية الأشخاص الذين يضطرون لتقديم رشاوي من ناحية وعرقلة وتعويق اقتصاد المجتمع والأرباح المحتملة لهذا الجزء الذي اندفع به أشخاص معينين مقابل تقديمهم رشاوي وهذه أيضا توصل ضمن إطار الآثار الاقتصادية للرشوة.[٤]

وهنا تتضح الآثار السلبية للرشوة كآلية خطيرة ومظهر من مظاهر الفساد الإداري التي تنجم عن سوء تصرف الموظفين والتي بالنتيجة تفقد القانون سيادته في المجتمع.

وما يمكن قوله حول ظاهرة الرشوة في الجزائر خاصة والعالم الثالث عامة انه مهما تعددت الأمثلة والإحصائيات إلا أن الواقع المزري الذي تعيشه الجزائر وما يعانيه المواطن في الإدارة العامة والعامل في المؤسسة وحتى الطالب في الجامعة من إجراءات بيروقراطية تدفعه إلى دفع الرشوة ابلغ تعبير عن مدى انتشار هذا الداء الخطير الذي يهدد كيان الدولة الجزائرية.

٣. الاختلاس:

الاختلاس في ضوء التعريف القانوني عبارة عن " تصرف شخصي في مال الدولة تصرف مالكه" وله صور متعددة مثل اختلاس الأموال، اختلاس المعدات، اختلاس مواد خام.[٥]

---

[٣]- السيد علي شتا: مرجع سابق ص ١٦٨.
[٤]-المرجع نفسه، ص ١٦٨.
[٥]- المرجع نفسه ،ص ١٧٠.

إن ظاهرة الاختلاس أصبحت من ابرز مظاهر الفساد الإداري في الأونة الأخيرة إذ أصبحت مهنة جديدة لبعض الأشخاص ممن لا تهمهم المصلحة الوطنية بهدف الانتماء إلى الطبقات الثرية في الحياة الدنيا مستغلين في ذلك غياب الرقابة المؤسسية وتواطؤ بعض الجهات الخفية خاصة في زمن المأساة الوطنية حيث كانت القضية الأساسية للدولة الجزائرية حينها محاربة الآفة الإرهابية، حيث ساعدت تلك الظروف المأساوية على تحقيق العديد من الأطراف لمكاسب مالية وإنتاج طبقات جديدة يتقدمهم عبد المؤمن خليفة الذي أقام إمبراطورية كادت تعصف بكيان الدولة الجزائرية.[٦]

ويعتبر العديد من الباحثين أن الاختلاسات ارتبطت بظاهرة العنف والإرهاب في الجزائر هذه الأخيرة التي ما كانت لتكون لولا وجود مجموعة من الظروف التي ساعدت على ظهورها من بينها التهميش الاقتصادي والسياسي والاجتماعي لعدد كبير من أفراد الشعب والبعض اغتنم الفراغ الرقابي داخل التنظيمات العمومية وانشغال الدولة بالأمور السياسية والاقتصادية بالإضافة إلى تركيز السلطة واحتكارها في يد فئة معينة وعدم المساواة في توزيع ثروات الأمة ووجود هوة كبيرة بين الفقراء والأغنياء وانتشار الفساد في الأوساط السياسية والإدارية والمالية.[٧]

وتستخدم جريمة الاختلاس هنا للحصول على منافع شخصية تدر على مرتكبيها، فالمرتكب لهذه الجريمة يقوم بفعله الاحتيالي الفاسد بعد أن تبين انه يستطيع النفاذ من فعله بالحيلة وبعد أن يقارن بين مكاسب الفعل وخسارته قبل ارتكابه.

وهكذا يتجلى أن للاختلاس على القانون آثارا تثري فئة ضيقة وتؤثر على الدخل القومي للمجتمع ككل، وما يؤكد من انتشار الاختلاس والنصب الفاضح لثروة البلاد هو ما عجت به الجرائد من أخبار مئات المليارات المنهوبة ففي سنة ٢٠٠٧ اعترف وزير المالية السابق مراد

---

[٦]- عنترة بن مرزوق، مصطفى عبدو: مرجع سابق ، ص٩٢

[٧]-المرجع نفسه ص٩٣.

مدلسي أن الجزائر ضيعت خلال ثلاث سنوات فقط ١٠٤ آلاف مليار سنتيم بسبب سوء التسيير.[٨]

وتعتبر كذلك قضية ٢٦ مليار دولار التي طرحها الوزير الأول السابق السيد عبد الحميد إبراهيمي من اكبر فضائح الفساد التي تم الكشف عنها وقد أثارت هذه القضية ضجة سياسية واجتماعية وإعلامية كبيرة خاصة وأنها أثبتت تورط العديد من كبار المسؤولين في الدولة الجزائرية في الفساد الإداري.[٩]

كما تعتبر فضائح الطريق السيار شرق غرب وفضائح اختلاسات سونطراك في علاقة بتنصيب المسيرين الفاسدين ومنه أصبح الهم الوحيد للمسؤولين داخل الإدارة الثراء ثم الثراء ولا يهم السماع للمواطن الطي وجد نفسه في دائرة احتقار مغلقة... وتدهور الوضع الاقتصادي والاجتماعي للمواطن بانهيار القدرة الشرائية حيث يعيش ثلث السكان تحت عتبة الفقر وغلق المجال السياسي وانتشار الرشوة والفساد.[١٠]

إنه ومن خلال ما سبق يتبين أن اغترار بغض النفوس الضعيفة للتورط في مثل هذه الممارسات هو الظن السائد لدى بغض فئات المجتمع بان المال العام ملكية سائبة وليس لشخص حقيقي أن يطالب به كما بعض صغار الموظفين لهذه الممارسات بعد أن يلحظوا شيوعا بين رؤسائهم وزملائهم الذين تتزايد ثرواتهم بسرعة كبيرة دون أن يتعرضوا للعقاب أو المسائلة.[١١]

وقد أكد متدخلون في ملتقى الأعمال بالمعهد الدولي للتسيير وإدارة الأعمال بسطيف أن حوالي ٤٠ % من قضايا الاختلاس لا تحال على العدالة حيث كشف السيد محمد يحياوي

---

[٨]- عنترة بن مرزوق وعبدو مصطفى: معضلة الفساد في الجزائر دراسة في الجذور والأسباب والحلول منشورات جيتلي للنشر والتوزيع برج بوعريريج، الجزائر ٢٠٠٩، ص١٠١. نقلا عن مصطفى هميسي " ابن خلدون يحذر بوتفليقة وأصحاب القرار؟ السلطة أنتجت لنا ثقافة جديدة، المحقق عدد ٨٨ من ١٧ إلى ٢٣ نوفمبر ٢٠٠٧، ص٧.

[٩]-عنترة بن مرزوق، مصطفى عبدو مرجع سابق، ص١٠٠.

[١٠]- محمد شراق، سنة الفساد والانحلال والحريات المسلوبة، جريدة الخبر عدد ٥٩٤٩، الأحد ٢٨ مارس ٢٠١٠ ص٥.

[١١]- خالد بن عبد الرحمان بن حسن بن عمر آل الشيخ، ، مرجع سابق ،ص:٣١،٣٢

مدير المعهد وخبير دولي في شؤون التسيير خلال إشغال ملتقى دولي حول الاختلاس والغش... حيث أن الأموال التي تضيع تصل إلى ١٠ % من رأسمال الشركة عبر كامل المؤسسات والشركات الكبرى جراء الاختلاس وان نسبة ٢٠ % من قضايا الاختلاس هي التي فقط تحال على العدالة فيما تعالج نحو ٤٠ % من هذه القضايا على المستوى الداخلي للمؤسسات والشركات حفاظا على سمعة الشركة، وقد أكد الخبير الدولي محمد يحياوي أن قضايا الاختلاس والغش داخل المؤسسات يدخل في إطار الجريمة المنظمة التي لابد من توفير ميكانيزمات وآليات للحد منها.[١٢]

ولهذا كله يشير الرئيس السيد عبد العزيز بوتفليقة في خطاب له بتاريخ ٨ يوليو ٢٠٠٠ ألقاه في جامعة هواري بومدين للعلوم والتكنلوجيا لهذه الظاهرة الخطيرة حيث يقول: " إن الفساد الذي فكك أواصر الدولة وسفه قيم الحكم وأربك مسيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وصرف مفاهيم العمل والكد والنزاهة والتفاني قد ولد في النهاية ظاهرة الإرهاب البشعة المدمرة".[١٣]

٤ – البيروقراطية:

قبل الحديث عن البيروقراطية في الإدارة الجزائرية وجب التطرق إلى بعض التصورات والأسس التي تقوم عليها، فمما هو ملاحظ انه كلما طرح اسم الإدارة إلا واقترن بمشكل مرضي حتى شاع في المجتمع الجزائري أن البيروقراطية هي ذلك العمل المعقد ذو النتائج السلبية لذلك ارتأينا أن نخرج على هذا المفهوم بكل أبعاده.

---

[١٢]- ع-ربيقة: ٤٠ % من قضايا الاختلاس لا تحال على العدالة، جريدة الخبر عدد ٥٩٤٨ السبت ٢٧ مارس ٢٠١٠ ص ٨.
[١٣]- أحمد السيد النجار، الفساد ومكافحته في الدول العربية، نشرة الاتجاهات الاقتصادية الإستراتيجية ٢٠٠٠-٢٠٠١ ص١٧٦.

يرجع مفهوم البيروقراطية المتكون من مقطعين إلى: (بيرو) بمعنى مكتب، (قراطية) بمعنى القوة أي حكم وسلطة، وعلى هذا فكلمة البيروقراطية تعني حكم المكاتب أو سلطة الجهاز الإداري، من هنا نستخلص أن نشأة البيروقراطية مرتبط بنشأة الإدارة.[١٤]

في حقيقة الأمر هناك تفسيرات عديدة لفلسفة البيروقراطية تختلف باختلاف المنطلقات الفكرية والإيديولوجية التي يعتقدها صاحب المفهوم.

فماكس فيبر يعرفها أنها: " ظاهرة اجتماعية تصاحب ظهور الدولة الحديثة تمثل الصورة الحقيقية لسيادة القانون باعتبار الإدارة البيروقراطية متفوقة فنيا ومهنيا على جميع أنواع التنظيمات الأخرى".[١٥]

إن الإدارة البيروقراطية يفرض عليها الواقع أن تتمسك بالشرعية وتتقيد بإجراءات ولوائح ملزمة والتخصص يؤدي إلى زيادة وترقية الخبرة الفنية والكفاءة والفعالية الإدارية.

من هنا تتضح أبعاد هذه المتغيرات وأهميتها في كونها أدت إلى تواجد ميكانيزمات قانونية تحكم هياكل تسييرية تطبق حرفيا ضمن تصور هيكلي ثابت، ستاتيكي ميزته الإفراط وعدم الوضوح في الأدوار والمسؤوليات وغياب المرونة والدقة في التسلسل مما طبع على الإدارة الجزائرية سواء على المؤسسات العمومية أو الخاصة أو الخدماتية بطابع البيروقراطية المرضية التي أوجدتها فئة اجتماعية ذات امتيازات ومصالح خاصة وهذا صحيح في جل المؤسسات الأخرى.[١٦]

---

[١٤]- محمدي جميلة، التسيير العقلاني في الإدارة بين التصور القانوني والواقع، رسالة لنيل شهادة ماجيتير كلية العلوم الاجتماعية، جامعة الجزائر، إشراف د.عبد الغني مغربي (د.س) ص ١٠٤.

[١٥]- Oscar grusky and George Miller , the sociology of organization, London, the free press 1981, Page 19.

[١٦]- محمدي جميلة: مرجع سابق ص١٦٦.

إن هذه الوضعية التي تعرفها الإدارة الجزائرية بالضرورة أدت إلى شلل عملية الاتصال على جميع المستويات بحيث أن هناك استنزاف كبير من الوقت في نقاش العموميات على حساب الجوهر والموضوع.[١٧]

إن واقع هذه النظرية في الجزائر اثبت عدم صدقها من الناحية العلمية ذلك أنها تعد مرضا خطيرا أصاب الدولة الجزائرية نتيجة لما فيها من جوانب سلبية كالتعقيد والمركزية والالتزام الحرفي للنصوص القانونية وعدم المرونة والبطء في اتخاذ القرارات الإدارية، ناهيك عن سوء تسيير القيادات العليا وعدم تحملهم للمسؤولية، وانغماسهم في اللهث وراء تحقيق المصالح الشخصية بعيدا عن المصلحة الوطنية، فهي تصور لنا عالما مملوء بالأوراق وبالتعطيلات المقصودة والعفوية وأحيانا بالطغيان والاستبداد، من لدن بعض المسؤولين وتقاعسهم في أداء واجباتهم الوظيفية في أسرع فترة زمنية وأحسن إبداع وجودة عالية وبأقل تكلفة ماديةة.[١٨]

لقد أصبحت البيروقراطية إحدى الأسقام التي تعاني منها الجزائر والوضع يزداد تصاعدا وتفاقما وذلك لما في البيروقراطية من سلبيات أعاقت التنمية الإدارية، وقد عبر عن ذلك فرانك **شنينبيرغ** قائلا: " البيروقراطية تسحق الطموحات وتعيق الإبداع وتخنق العبقرية وتعبق الاستجابة السريعة ومع الأسف في اللحظة التي تستفحل فيها البيروقراطية في المؤسسة يصبح من الصعب جدا الإقلاع عنها، وهي تجعل الناس يطمعون في الحصول على النفوذ ويفضلون مصالحهم الشخصية على المجموع".[١٩]

إنه وبالرغم من كل هذه الحقائق إلا أن الأساليب البيروقراطية أحكمت سيطرتها على مستوى جميع الأجهزة الإدارية والمؤسسات بمختلف أنواعها، وصارت هذه الظاهرة عامة يتكبد آثارها

---

[١٧]- المرجع نفسه ،ص١٦٧.

[١٨]- عنترة بن مرزوق و مصطفى عبدو: مرجع سابق ص١٠٧.

[١٩]- عنترة بن مرزوق وعبدو مصطفى، مرجع سابق ص١٠٧ / نقلا عن فرانك ستنبيرغ، الإدارة بضمير نيويورك، بيت الأفكار الدولية ١٩٩٨، ص٤٤٨.

العامل أو المواطن الجزائري بصفة ظاهرية والجزائر كبلد يتكبد الخسائر الكبيرة نتيجة هذا التنظيم الغير متوافق مع العقلية الجزائرية سواء من الناحية الفكرية أو العقائدية الدينية، فمن خلال عدم نجاعة وضعف الخدمات المؤسساتية وتزايد في حجم الإنفاق يقابله تدهور وتدني فيما يتعلق بجودة ونوعية الإنتاج والخدمات.

وتبقى الإدارة الجزائرية غارقة حتى النخاع في الفساد بمختلف مظاهره وأنواعه حيث انتشرت مجموعة من القيم الجديدة التي ساهمت وشجعت في بروز هذه الظاهرة وذلك في إطار فلسفة اللبرالية البراغماتية أو الرأسمالية المتوحشة (كاقتناص الفرص، الفرصة الذهبية) كل هذه القيم شجعت الموظفين على البحث عن مصادر سريعة للثروة بأقل تكلفة وجهد.

وهذا ما يدفعنا إلى ضرورة البحث عن الحلول الكفيلة بالتقليل من حدة ظاهرة الفساد الإداري لان القضاء عليه مطلب مستحيل التحقيق وهذا ما سنتناوله في الفصل الرابع من خلال التطرق إلى الآليات الممكنة التي عملت بها الجزائر للحد ولو جزئيا من ظاهرة الفساد الإداري.

آليات وسبل مكافحة الفساد الإداري

يعتبر الحديث عن سبل مكافحة الفساد من الأمور الصعبة تطبيقها في الجانب الميداني وتتأتى صعوبتها الملحة في ارتباطها بالعديد من المشاكل التي تواجهها المجتمعات العالمية عامة والعربية منها خاصة في ظروف التغير السريع للوضع وطبيعة الوعي لدى الشعوب التي تعاني من هذا الداء المستشري في عروق هذا البلد، إذ أن إلحاح هذا المرض يولد بصورة مباشرة رجع الصدى الذي بدوره يعمل على التخطيط للتقليل . ربما . من الفساد الإداري ومن تزايد صور سلوك الفساد بشكل بالغ، وأنماط الفساد الإداري بشكل خاص.

ففي الوقت الذي مازالت فيه صور الانحراف والفساد آخذة في التزايد رغم ما ينفق عليها من اعتمادات مالية في مجال الوقاية والعلاج، وذلك لافتقاد العمل للخطة المحكمة المتكاملة

الأبعاد في مجال الدفاع الاجتماعي والرقابة والمحاسبة... الخ من التنظيمات و تحديد المعضلات التي تواجه عملية المكافحة، خاصة واننا عرفنا أهم أساليب وأسباب الفساد.[٢٠]

لقد قادنا التطرق إلى الفساد الإداري للبحث عن كيفية الحيلولة لمواجهته والحد منه إلى طرح سؤال من ثلاث كلمات: كيف نواحه الفساد؟

ولذلك لا بد أن نكون على دراية بان الإجابة ستكون طويلة ومليئة بالشروحات فالفساد هذا الموضوع الشائك . كما سبق ذكره . المعقد كثرت فيه سبل الإصلاح التي من الممكن أن نجد فيها العديد من المؤلفات و الدراسات والتطبيقات.

ولكي ندلي بدلونا في هذا البئر المظلم؛ لا بد أن نعلق سراجا فوق ذلك الدلو لنرى أين يصل لأن في طريق الدلو نقاطا عديدة مليئة بالوصايا إذا ما استثمرها محب الإصلاح جاءت له بزيت يزداد به وهج السراج، أما إذا أراد تركها أو التغاضي عنها فإنها ستخلط بالزيت ماءا يخف به وهج السراج، وعندما نصل إلى النهاية سيكون سراجنا قد امتلأ زيتا إذا ما اخذ محب الإصلاح بكل الوصايا، مع الإشارة إلى أن جهدنا هذا هو نقطة في بحر من مختلف الجهود التي أرادت حياة مضيئة بعدما اظلمها الفساد.[٢١]

من التحليل السابق كان بإمكاننا إعطاء رؤية واضحة للفصل الرابع والأخير المتمثل في آليات وسبل مكافحة الفساد الإداري من خلال التطرق إلى أربع مباحث رئيسية والمتمثلة في:

- الإلية الدينية الإسلامية في مكافحة الفساد الإداري.
- الإلية السياسية لمكافحة الفساد الإداري.
- الإصلاح الإداري لمكافحة الفساد الإداري.
- التخطيط كآلية لمكافحة الفساد الإداري.

---

[٢٠]-السيد علي الشتا: مرجع سابق ، ص١٧٥.

[٢١]- عماد صلاح عبد الرزاق الشيخ داود: مرجع سابق ،ص١٩٢.

وكل هذه المباحث ينطوي تحتها مطالب ركيزة نتناولها بالتفصيل في خضم هذا الجهد المتواضع من أجل الوصول إلى السبيل الحقيقي الذي يحد من ظاهرة الفساد الإداري وذلك من خلال: